الصباح الاقتصادية
12
العدد 3216 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 4 ربيع الأول 1440 - الموافق 12 نوفمبر 2018
Monday 12 November 2018 - No.3216 - 11 th Year

خلال مشاركته في الملتقى المصرفي للشرق الأوسط بدبي

الهاشل يبحث أبرز التحديات والفرص الناشئة للصناعة المصرفية خلال السنوات الـ 10 المقبلة

انطلقت أمس النسخة السادسة من "الملتقى المصرفي في الشرق الأوسط" لعام 2018، أحد المؤتمرات المصرفية الرائدة في المنطقة، والذي أقيم في فندق هيلتون دبي مدينة الحبتور، دبي. وقدم الملتقى الذي ينظمه اتحاد مصارف الإمارات مناقشات وحوارات ولقاءات قيمة حول أبرز التحديات والفرص الناشئة في القطاع المصرفي واستشراف الصناعة المصرفية خلال السنوات الـ 10 المقبلة.

واستضاف الملتقى، الذي أقيم هذا العام تحت شعار "القطاع المصرفي بعد 10 سنوات من الآن"، مجموعة من الشخصيات المصرفية البارزة، تضمنت محمد يوسف الهاشل محافظ البنك المركزي الكويتي، و أولي رين، محافظ بنك فنلندا وعضو مجلس الحكم في البنك المركزي الأوروبي، وسيف هادف الشامسي مساعد محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وعبدالعزيز الغرير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات، وبريت كينج، صاحب الكتابين الأكثر مبيعا "البنك 2.0" و"البنك 3.0" والمؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال «Moven».

كما واستقطب الملتقى، الذي نظمه اتحاد مصارف الإمارات بالتعاون مع "فايننشال تايمز"، 24 متحدثا بارزا وما يزيد على 500 مشارك من 38 دولة، وتميز بالمستوى العالي للمشاركين من صناع القرار، وكبار المسؤولين التنفيذيين من البنوك، وشركات الخدمات المالية، وجهات عالمية منظمة للشؤون المالية، بالإضافة الى عدد من الهيئات الحكومية، والشركات الاستشارية المرموقة، وشركات تكنولوجيا، وشركات المحاماة.

وتعليقاً على ذلك، قال عبدالعزيز الغرير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات: "كان جدول أعمال الملتقى حافلاً بمجموعة من النقاشات المُلهمة التي قدّمت رؤى معمقة وفريدة حول التوجهات الأساسية التي ستساهم في تطوير النظام المصرفي خلال العقد القادم، ونحن فخورون بالنجاح الذي حققناه، ونعكس المشاركة الفعالة لممثلي الهيئات التنظيمية وخبراء القطاع وكبار التنفيذيين التزام كافة المعنيين في القطاع بالعمل جنباً إلى جنب، وبذل كافة الجهود الممكنة لضمان مستقبل مشرق للقطاع المصرفي في المنطقة. فقد قدم الملتقى منصة لتبادل الأفكار والخبرات الهادفة إلى تعزيز القطاع واستشراف مستقبله".

وخلال كلمته، سلط الغرير الضوء على استقرار القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة، واستمراره في تحقيق نمو ثابت على الرغم من التحديات الإقليمية والتقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن الإمارات عززت مكانتها كأكبر قطاع مصرفي في العالم العربي من حيث الأصول. كما تطرق معاليه الى المبادرات التي أطلقها اتحاد مصارف الإمارات ضمن مساعيه الرامية إلى المساهمة في تنمية هذا القطاع ونموّه. وشدد معاليه على أهمية تضافر الجهود لحماية مستقبل الخدمات المالية والمصرفية في مواجهة التحديات المتنامية لهذا القطاع.

واستعرض بريت كينج، صاحب الكتابين الأكثر مبيعا "البنك 2.0" و"البنك 3.0" والمؤسس والرئيس التنفيذي لشركة تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال «Moven»، أحد المتحدثين الرئيسيين في الملتقى، أهم التوجهات التي ستساهم في تشكيل القطاع المصرفي على مدى السنوات العشر القادمة، بما في ذلك التأثير المستقبلي للمدفوعات عبر الهاتف الجوال، والنظم المصرفية المفتوحة، والروبوتات والذكاء الاصطناعي. كما أوضح السيد كينج أهمية تبني البنوك التقليدية لعمليات تحديث، وإعادة النظر في نماذج الأعمال وسط التطور المتسارع للتقنيات الرقمية الحديثة، وزيادة المنافسة من المؤسسات غير المصرفية الجديدة، والتطور المتواصل لمتطلبات العملاء.

وكان أولي رين، محافظ بنك فنلندا وعضو مجلس الحكم في البنك المركزي الأوروبي، من أبرز المتحدثين حيث شارك الحضور وجهة نظره حول الفرص والتحديات المقبلة، مسلطاً الضوء على ما يمر به القطاع المالي من مرحلة تحول رئيسة مدفوعة بظهور التكنولوجيا الجديدة، وبالتالي من المهم إيجاد التوازن الصحيح بين القواعد التنظيمية والابتكار بما يمكن المستهلكين والمصارف الاستفادة من الاحتمالات الجديدة.

كما أجرى جميس كينج، محرر مجلة "ذا بانكر" لمنطقة الشرق الأوسط، حوار مباشر مع دانيال كلير، مدير الاستراتيجية والتمويل المستدام لمجموعة بنك إتش إس بي سي. واستطلع كيلر الأسباب وراء الأهمية المتزايدة للتمويل المستدام، وكيف يمكن للمقرضين والمستثمرين المساهمة في الجهود المحلية والدولية الرامية إلى توفير اقتصاد عالمي أكثر استدامة من خلال دمج المبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة في صنع القرار. وأبرز كلير أن العديد من البنوك تقوم بدورها من خلال التركيز بشكل أكبر على التمويل المستدام من خلال الإقراض والاستثمار في الطاقة المتجددة، وفي الشركات التي تطور أو تستخدم تكنولوجيا ذات انبعاثات كربونية منخفضة.

وضمت أجندة الملتقى أربع حلقات نقاش متنوعة، حيث شارك كل من أوتو وليامز، رئيس الشراكات الاستراتيجية للتقنيات المالية والمشاريع في منطقة وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا «CEMEA» في فيزا؛ وفرانسيسكو سالسيدو نائب رئيس أول "اتصالات ديجيتال، في جلسة النقاش الاولى بعنوان "تحديد استراتيجية ناجحة للخدمات المصرفية للأفراد في العصر الرقمي"، حيث أعطى كل من المتحدثين نظرة معمقة حول التغييرات في مجال الخدمات المصرفية للأفراد من خلال الدفعات الرقمية، وواجهات برمجة النظم المصرفية المفتوحة، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، وتحليلات البيانات، والعملات المشفرة، والبلوك تشين، والحوسبة السحابية، وأتمتة العمليات الآلية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء.

وتمحورت جلسة الحوار حول تطوير وتنفيذ استراتيجية مستقبلية لتحويل التطور التكنولوجي إلى فرص حقيقة، وتجاوز التحديات الناجمة عن المنافسة المتنامية بفضل عدة عوامل شملت شركات التكنولوجيا والتقنية المالية، والتغييرات في ديموغرافية العملاء، ومعدل الفائدة الحالية، وتزايد شعبية المصارف الإسلامية.

وسلطت جلسة النقاش التي حملت عنوان "الجريمة المالية: لا يمكن التخلص منها بالكامل ولكن يمكن احتواؤها"، والتي ضمت مجموعة من المتحدثين المرموقين، الضوء على الارتفاع المستمر في الجرائم المالية، مثل الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب والهجمات السيبرانية، وأكدت على أن البنوك يجب أن تكثف جهودها للحفاظ على أصولها وعملائها بمأمن من هذه التهديدات. وضمت قائمة المتحدثين في هذه الجلسة كل من نيكولاس كاميرون، شريك ورئيس قسم التحليل الجنائي المالي/تحليل الجرائم المالية في شركة "كي بي ام جي" لدول الخليج العربي الجنوبية؛ وربيع دبوسي نائب رئيس أول تطوير الأعمال والمبيعات والتسويق في شركة دارك ماتر؛ وجون كوزاك، مسؤول الامتثال المالي للجريمة المالية ومسؤول قسم الإبلاغ عن غسل الأموال «MLR» في بنك ستاندرد تشارترد؛ وديك جولد، كبير مسؤولي أدلة غسل الأموال، الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة، المملكة المتحدة، وشدد المشاركون في الجلسة الحوارية على أهمية تضافر الجهود وتبادل المعلومات لمكافحة الجرائم المالية.

أما جلسة حوار "الإصلاح التنظيمي المالي العالمي"، فقد ضمت كل من المتحدثين ديفيد بيرمان، شريك، النظام المالي في شركة "لانام وانكنز"؛ ومارك كاراوان، رئيس قسم الامتثال، وعضو اللجنة التشغيلية في مجموعة سيتي؛ وانتوني هابيس، المدير العالمي لإدارة العملاء، من "بي ان واي ملن"، حيث تحدث المشاركون عن الخطوة التالية لعمل البنوك مع اقتراب الانتهاء من برنامج الإصلاح التنظيمي الذي تم تقديمه في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وكما تخلل الملتقى جلسة نقاش حملت عنوان "أهمية المعايير الأخلاقية لدى الموظف المصرفي" السمات الأخلاقية والمسؤولية التي يجب أن يتحلى بها الموظف المصرفي، وسلطت الضوء على مبادرات وتوجهات اتحاد المصارف في هذا الإطار وما قامت به مختلفة للبنوك الإقليمية والعالمية من أجل إثراء ثقافة الكفاءة المهنية في مؤسساتهم في أعقاب تزايد شكاوى العملاء، وتجارب البيع السيئة، انتهاكات الامتثال للقوانين، وغيرها من المخالفات. وكان من بين المتحدثين في جلسة النقاش مايكل كول فونتان، رئيس مجلس الإدارة المنتدب، معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار «CISI» ورئيس رابطة الأسواق المالية في أوروبا «AFME»؛ والسيدة سوزان رايس، عضو مجلس المعايير المهنية لتشارترد بانكر، مدير غير تنفيذي، شركة C Hoare Co ؛ مجلس المعايير المصرفية؛ كريستيان ليتز، رئيس إدارة مسؤولية الشركات، شركة "يو بي اس"؛ ومارك بالوب، رئيس مجلس معايير الأسواق لمنتجات الدخل الثابت والمعايير والسلع وعضو في لجنة التنظيم التحوطي، بنك إنجلترا.

وكان من بين البنوك الراعية للملتقى كل من بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك دبي التجاري، وبنك الشارقة، وبنك بي أو كي إنترناشونال، في حين شاركت فيزا بصفتها الراعي الحصري لعمليات الدفع، وكانت كل من الإمارات للمحفظة الرقمية وأولد ميوتشوال رعاة مشاركين؛ وشركة لاثام وانكنز الراعي القانوني للملتقى؛ ودارك ماتر الراعي التكنولوجي، واتصالات الراعي الرقمي الحصري، وسكاي نيوز عربية شريك المحتوى الإقليمي؛ ومجلة ذا بانكر الشريك الرئيسي، بالإضافة الى عدد من الرعاة الاعلاميين.

جانب من الملتقى

الحدث يستقطب أكثر من 24 متحدثاً عالمياً وما يزيد على 500 من الشخصيات المصرفية البارزة من 38 دولة

العبيد: خاطبنا «التجارة» لمنع زيادة الأسعار بعد تطبيق تعليمات منح القروض الجديدة

قال بنك الكويت المركزي امس الاحد انه خاطب وزارة التجارة والصناعة الكويتية واخطرها بتطبيقه تعليمات جديدة في مايخص منح القروض وعمليات التمويل الشخصي كي يتسنى لها مراقبة الاسواق لمنع اي زيادة مصطنعة في اسعار السلع والخدمات على ضوء التعليمات الجديدة.

وقال نائب محافظ بنك الكويت المركزي يوسف العبيد على هامش اللقاء الخاص الذي عقده «المركزي» مع كبار المسؤولين في القطاعات المصرفية لاطلاعهم على التعليمات الجديدة للزمع البدء بتنفيذها الاربعاء المقبل ان «المركزي» يولي اهمية خاصة للقروض الاستهلاكية والمقسطة لانها ترتبط بشريحة كبيرة من المواطنين والمجتمع باسره.

واضاف العبيد ان هذه القروض تمس ايضا قطاعات اقتصادية مهمة متمثلة في البنوك وشركات التمويل والاستثمار لذلك من الضرورة مراجعة هذه التعليمات في ضوء تغير مؤشرات اداء الاقتصادي الكلي للكويت لاسيما ان هذه المؤشرات تغيرت منذ التعديل الاخير لهذه التعليمات في عام 2004 كمعدلات النمو السكاني والتضخم واسعار السلع الاستهلاكية والمعمرة والرواتب والاجور.

وافاد انه بناء على التغيرات التي طرأت على هذه المؤشرات الاقتصادية في الكويت وانطلاقا من دور بنك الكويت المركزي الرقابي وتلقيه المقترحات والملاحظات والاستفسارات وجد انه من الضروري اعادة النظر في تعليمات منح القروض مشيرا الى انه تم تعيين جهة استشارية عالمية تم العمل معها ومراجعة التعليمات واصدار تعليمات جديدة.

واوضح العبيد ان التعليمات الجديدة حافظت على معايير محددة واهمها عدم تعزيز النزعة الاستهلاكية لدى المواطنين المقترضين اضافة الى وجوب تحفيز للمواطنين على التوفير والادخار والاستثمار في ادوات امنة.

واكد على ان التعليمات الجديدة حرصت في الابقاء على عدم تجاوز الاقساط الشهرية الى صافي راتب العميل نسبة 40 في المئة للموظفين و 30 في المئة للمتقاعدين بما يعني ان الاستفادة من الزيادة في القروض ليست مضمونة للجميع ولن يستفيد منها الكل بل اصحاب المداخيل العليا.

كما اكد العبيد حرص بنك الكويت المركزي على قيام علاقة متوازنة بين المقرض والمقترض واصدر «المركزي» دليلا للعملاء منذ فترة وهو على متابعة عن كثب للاوضاع سواء من خلال الجولات الميدانية او الرقابة المكتبية.

بدوره قدم المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي عرضا عن التعليمات الجديدة قال فيه ان الهدف من هذه التعليمات الجديدة تنظيم منح القروض بما يلبي الحاجات الفعلية للعملاء وترشيد الحصول على القروض دون ان يرهق كاهلهم بالاعباء المالية فضلا عن حفظ حقوق العملاء.

واضاف العوضي ان قواعد منح القروض عدلت بما يتناسب مع احتياجات الافراد والاسرة مشيرا الى مجموعة من المؤشرات التي تغيرت في الفترات من عام 2004 حتى 2017 من اهمها ان نسبة النمو في متوسط الراتب الشهري للكويتين زاد خلال هذه الفترة بنسبة 12 في المئة في حين ارتفع معدل التضخم المركب في هذه الفترة بنسبة 67 في المئة بما معناه اذا كانت قيمة سلعة ما في عام 2004 تبلغ 15 الف دينار كويتي فانها قيمتها بنفس المواصفات في عام 2017 تساوي 1ر25 الف دينار.

وبين ان القرض والتمويل الشخصي حسب التعليمات الجديدة ينقسم الى قسمين الاول هو القرض الاستهلاكي حده الاقصى 25 ضعف الراتب الشهري للعميل وبحد اقصى 25 الف دينار كويتي «نحو 82 الف دولار» وبفترة سداد 5 سنوات كحد اقصى والثاني هو القرض الاسكاني حده الاقصى 70 الف دينار كويتي «نحو 231 الف دولار» وحد اقصى للسداد 15 سنة وغرضه ترميم او بناء اوشراء سكن خاص على ان يتم تقديم المستندات وبيانات كاملة عن العقار الذي تم تمويله.

واوضح العوضي ان بنك الكويت المركزي قام خلال الربع الاول من العام الحالي بتكليف جهة استشارية عالمية للقيام بمهمة مراجعة تعليمات القروض حيث تم تحديد افضل الممارسات العالمية في هذا المجال والقيام بفحص قواعد واسس منح القروض الاستهلاكية فضلا عن اجراء القيام بدراسة لمقترحات البنوك المحلية علاوة على بحث تطور ارصدة القروض الشخصية واستخلاص النتائج بشان اثار استمرار نموها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

واشار الى ان الجهة الاستشارية وبنك الكويت المركزي قاموا بتحليل بيانات عدد 739450 عميل حيث اظهرت هذه البيانات ان 429 الف هو عدد المقترضين الكويتين في حين بلغ متوسط القرض الاستهلاكي 6. 3 الف دينار «نحو 8. 11 الف دولار» في حين بلغ متوسط الراتب الشهري 1100 دينار كويتي «نحو 6. 3 الف دولار».

يوسف العبيد

العوضي: قواعد منح القروض عدلت بما يتناسب مع احتياجات الأفراد والأسرة

مؤشرات البورصة تستقبل أولى جلسات الأسبوع باللون الأخضر

ارتفاع جماعي للمؤشرات

استهلت البورصة تعاملاتها الإسبوعية أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 7. 2 نقطة ليبلغ مستوى 6. 5106 نقطة بنسبة 05. 0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 2. 123 مليون سهم تمت من خلال 4423 صفقة نقدية بقيمة 11.4 مليون دينار كويتي «نحو 62. 37 مليون دولار أمريكي».

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9. 4 نقطة ليصل إلى مستوى 4754 نقطة وبنسبة ارتفاع 10. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5. 107 مليون سهم تمت عبر 3295 صفقة نقدية بقيمة 5. 4 مليون دينار «نحو 82. 17 مليون دولار».

وارتفع مؤشر السوق الأول 5. 1 نقطة ليصل إلى مستوى 8ر5300 نقطة وبنسبة ارتفاع 03. 0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 7. 15 مليون سهم تمت عبر 1128 صفقة بقيمة 9. 5 مليون دينار «نحو 47. 19 مليون دولار».

وكانت شركات «وطنية د ق» و«سنرجي» و«الراي» و«اكتتاب» و«سنام» الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم «أعيان» و«نور» و«ابيار» و«بترو جلف» و«ايفا» الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت «وربة ت» و«صلبوخ» و«أموال» و«الديرة» و«المستثمرون».

وتابع المتعاملون إيضاحين منفصلين من شركتي «أعيان للاجارة والاستثمار» و«الكويتية للمنتزهات» بشأن التداول غير الاعتيادي لسهميهما يوم 8 نوفمبر الجاري إذ لم تكن هناك أي تطورات حدثت أخيرا من شأنها التأثير على حركتهما.

كما تابع هؤلاء موافقة بنك الكويت المركزي على تجديد حق شراء أو بيع أسهم البنك الأهلي الكويتي علاوة على تعامل شخص مطلع على أسهم بنك برقان وإعلان شركة بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية «مدرجة وغير مدرجة» لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.